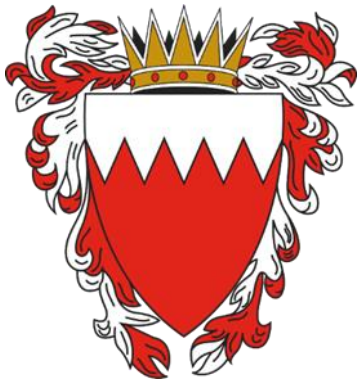

بيان مملكـــة البحـــرين
أمام مؤتمر الدول الأطراف
في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية

الدورة (٣٠)
لاهاي/ ٢٤-٢٨نوفمبر ٢٠٢٥

يلقيه سعادة العميد حقوقي سمير أحمد الزياني
مساعد رئيس القضاء العسكري
النائب الأول لرئيس اللجنة الوطنية المعنية
بحظر أسلحة الدمار الشامل

السيد الرئيس،
المدير العام،
أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

يشرفني، باسم مملكة البحرين، أن أتقدّم بخالص التهاني إلى سعادة السفير **أغوستين فاسكيز غوميز**، الممثل الدائم لجمهورية السلفادور لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بمناسبة انتخابه رئيسًا للدورة الثلاثين لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، متمنيًا له التوفيق في قيادة أعمال هذه الدورة بما يسهم في تحقيق أهداف الاتفاقية وتعزيز روح التعاون الدولي.

كما يود وفد مملكة البحرين أن يُشيد بالجهود المتميزة التي بذلها سعادة السفير **ألمير ساهوفيتش** خلال رئاسته للدورة السابقة، وما اتسمت به من حكمة وكفاءة عالية أسهمت في نجاح أعمالها.

ولا يفوتنا أن نُعبّر عن تقديرنا العميق لسعادة السيد **فرناندو أرياس**، المدير العام للمنظمة، ولفريق الأمانة الفنية على ما يبذلونه من جهود مخلصة، وما يقدمونه من دعم فني ومهني يعزّز تنفيذ الاتفاقية ويقوّي أواصر التعاون البنّاء بين الدول الأطراف.

كما نهنئ سعادة السفيرة **سابرينا دالافيور مارتر** سفيرة سويسرا لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ، على انتخابها لتولي منصب المدير العام للمنظمة، مع خالص التمنيات لها بالتوفيق في قيادة جهودها خلال المرحلة المقبلة.

كما يؤكد وفد بلادي دعمه الكامل للبيان الصادر باسم دول حركة عدم الانحياز والصين، والمقدم من قبل جمهورية أوغندا

السيد الرئيس،

تنعقد هذه الدورة في وقتٍ يشهد العالم فيه تحوّلاتٍ متسارعة وتحدياتٍ متشابكة تمسّ منظومة نزع السلاح ومنع انتشاره. وهي مناسبة لتجديد التزام المجتمع الدولي بوحدة الموقف في الحفاظ على مكتسبات الاتفاقية، ومواصلة العمل المشترك لبناء عالمٍ أكثر أمنًا وخالٍ من الأسلحة الكيميائية. إن مملكة البحرين تنظر إلى هذا المؤتمر بوصفه محطةً محورية لتعزيز التعاون القائم على الثقة المتبادلة والشفافية، وترسيخ الحوار البنّاء كوسيلة لمعالجة القضايا العالقة بروحٍ من المسؤولية المشتركة والاحترام المتبادل.

السيد الرئيس،

تؤمن مملكة البحرين بأن صون أهداف الاتفاقية لا يتحقق إلا عبر العمل الجماعي المتوازن، الذي يجمع بين تطوير آليات التحقق والرقابة، وبين

ضمان الاستخدام الآمن والسليم للمواد الكيميائية لأغراض سلمية تخدم الإنسان وتدعم التقدم العلمي والتقني. وفي هذا السياق، تثمّن المملكة ما تبذله منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من جهود في مجالات التدريب وبناء القدرات، بما يُسهم في تمكين الدول الأعضاء من إدارة المواد الكيميائية بصورة آمنة ومسؤولة، ويعزز قدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بالتطور العلمي والتكنولوجي.

السيد الرئيس،

منذ إنشاء اللجنة الوطنية عام ٢٠١١، واصلت مملكة البحرين تطوير منظومةٍ تشريعية وتنظيمية متكاملة لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، بما في ذلك إصدار القوانين التي تُجرّم الأنشطة المحظورة، ووضع الأطر الرقابية التي تنظم تداول المواد الكيميائية الخاضعة للرقابة.

كما عملت المملكة على تعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي والجهات الأكاديمية، وتطوير الكفاءات الوطنية في مجالات السلامة الكيميائية وإدارة المخاطر، بما يضمن تحويل الالتزامات القانونية إلى ممارسات عملية فعّالة تُجسّد روح الاتفاقية وأهدافها.

السيد الرئيس،

إن تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يتطلّب التزامًا جماعيًا وصادقًا بمبدأ نزع السلاح الشامل، والعمل الجاد لإخلاء المنطقة من جميع

أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. وتؤكد مملكة البحرين دعمها الثابت لهذا الهدف، انطلاقًا من قناعتها بأن السلام الإقليمي والعالمي لن يتحقق إلا عبر الالتزام الكامل بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وتعزيز التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال.

السيد الرئيس،

تؤكد مملكة البحرين مجددًا حرصها على مواصلة التعاون البنّاء مع الأمانة الفنية وجميع الدول الأطراف، واستعدادها الدائم للمساهمة في كل ما من شأنه تعزيز تنفيذ الاتفاقية ودعم السلم والأمن الدوليين.

وختاماً السيد الرئيس،

أتمنى لأعمال هذا المؤتمر كل النجاح والتوفيق، على أن يعمم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق هذا المؤتمر ، ونشره على موقع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.